جميع الطبقات والاحاد ما يرويه واحد عن واحد الاجماع
والاختلاف فيه الجار والمجرور متعلق بالاختلاف وهما مضافان
بمعنى بسم المفعول معرفة جميع ذلك اي بناء على الظن من
جعل الالف واللام للاستغراق بما اقفه الخ متعلق بعلمه قالبا
صلة العلم اي علما ان وافق بعض المتقدمين او بغلبة منصوب
بان معطوف على المصدر الذي هو علم على حد ولبس عباءة وتقر
عيني الخ وقوله تعالى او يرسل رسولا الخ يتعاسر معرفة الناسخ
الخ اي لا يشترط معرفة جميعها بل يكفي ان يعرف انه كاحكم به ليس له
ناسخ من كتاب او سنة الى قدارك جمع مدرك بفتح الميم مصدر
ميمي بمعنى ادراك ما تقدم وهو قوله فمن انواع الكتاب الخ وقوله
قوله فيقدم الخاص على العام الخ والذي سيذكره هو قوله معرفة طرق
من لسان العرب والتفسير لان هذا كلها طرق للاجتهاد الذي هو
بذل الوسع لتحصيل ظن بحكم لانه يعرف عموم اللفظ الخ هذا
يستفاد من اللغة وقوله وصيغ الامر ان كان المراد هيئة صيغة
فتوخذ من علم التصريف وان كان المراد بها معناه ولفظه
فيوخذ من علم النحو وكذا معرفة الاسماء وما بعدها ولا
يشترط ان يكون مستحضرا هذا فهم من تعبيره بطرق فكان الاولى
التعبير بالقوة في المجتهد المطلق اي وقد تقدم من بعد الخمسماية
بحسب ما يظهر لنا فلا ينافي انه في نفس الامر يوجد واقله قطب
الغوث فانه لا يكون الا مجتهدا ولا يخلو العصر اي كل عصر
عن مجتهد اي وان لم يكن ظاهرا وقرب الساعة تفسير لما قبله
وامتنع منه اشياء اي لما فيه من الخطر في باب اي كالدعاء
الطالب اي الدعي والمطلوب اي المدعى عليه وكذا من
يبصر بناء او ينفذ حكمه وقت ابصاره واما في وقت عدم الابصار
فان احتاج الى اشارة لم ينفذ حكمه وان لم يحتج بل يكفيه حكمنا عليه

لكونه

لكونه غائبا او ميتا فانه يكفيه حكمنا عليه فاذا كان حاضرا اه
احتاج للاشارة فلا ينفذ ولم يستثنى ايضا هو استثنا مفرد
لانه ليس من القضاء ترك اهل قلعة اي رضوا وقالوا ما نحكم
علينا الا قلان الاعمى اي كما رضي اهل مدينة بحكم سعد بن معاذ
فيهم من سبي وقتل وجزية مثلا وانما رضوا بحكمه لانه كان بينهم
وبين قبيلته محالفة في الجاهلية ظنا منهم انه ربما حكم بقتل
كبارهم وسبي نسائهم وذراريهم ولا يخدع من غرة معطوف
عطف فروع وهو بالغين المعجمة اي ان فسر قبيلة الخرق والفطنة
بالحمق ولا يبالي لاجتنابه ذلك اي ان فسر قبيلة الخرق والفطنة
فان نفذ الخ محترز قوله مع وجود الصالح والمنفذ ليس قيدا
بل ولو امكن لكن لم يوجد بالفعل والجميع ليس قيدا بل ولو بشرطا واجدا
وقوله سلطان ليس قيدا بل لو اهل السلطان ناحية وكان فيها ذو
سوكة يرجع اليه في ذلك وغيره كان حكم السلطان وقوله ذو
سوكة ليس قيدا في السلطان بل لو الى اهليته بحسبه واشرفه
ذلك ايضا فيما تقدم ولا ينفذ قضاوه اي اذا كان عدم اهليته
لعدم معرفة الاحكام واما اذا كان عدم اهليته لشيء اخر وكان فيه
اهلية معرفة الاحكام فان احكامه تنفذ للضرورة معرفة
طرق من الاحكام والا لم يصح توليته ولا ينفذ قضاوه لئن
استقضاه زياد اللام بمعنى على اي سولت عمن الخ يعني ان زياد
اخا الحجاج كان اميرا جايرا وولى شخصا قاضيا ولا قضا فسئلت عائشة
عن ذلك اي هل يجوز او لا فقالت ان لم يقض الخ اي ان امتنع العادل
فمن لهم النبا عن فروع اي نحو العشرين لشرط القاضي
الخ فاذا كان الخليفة مجتهدا اشترط فيه ما شرط في القاضي المجتهد
واذا كان مقلدا اشترط فيه ما في المقلد ويحكم اي الخليفة
مع وجود الاهل الخ ليس قيدا ومثله مع وجود قاضي الضرورة
اي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)